Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

ورقة تحليل سياسات

مايو 2023

نحو سياسات وطنية فعالة لمواجهة خطاب الكراهية في فلسطين

الباحثون

دعد محمود يحيى قاعود

عمر شعبان

أكاديمية بال ثينك للديمقراطية وحقوق الانسان - المرحلة الثانية

غزة - فلسطين

Institut für Auslandsbeziehungen

Federal Foreign Office

سلسلة : تحليل سياسات

مايو 2023

وحدة الدراسات والسياسات

نحو سياسات وطنية فعالة لمواجهة خطاب الكراهية في فلسطين

جميع الحقوق محفوظة - بال ثينك للدراسات الاستراتيجية ©2023

بال ثينك للدراسات الإستراتيجية مؤسسة فلسطينية ذات فكر مستقل غير ربحية تعمل في مجال الأبحاث من أجل إثراء وتعزيز وتشجيع النقاش والتحاور والتفاكر حول القضايا التي تهم حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني. وكونها مؤسسة تفاكر اتخذت شعار "المعرفة طريق الازدهار" كأحد أهدافها الاستراتيجية. وتبنت نهجاً قائماً على الحقوق والديمقراطية في معالجة مختلف القضايا المتعلقة بالشأن الفلسطيني.

العنوان: غزة فلسطين

هاتف: 2822005 8 972+

الموقع الإلكتروني: palthink.org

مقدمة

يتغذَّى خطابُ الكراهيةِ بالتعصبِ، ويتضمنُ الإذلال، ويعمّق الانقسامات أو يؤدي إليها. وقد حددته الأممُ المتحدةُ بأنُّه "أيّ شكلٍ من أشكالِ التَّواصلِ الشفوي أو الكتابي أو السُّلوكي يهاجمُ بأسلوب ازدرائي أو تمييزي على أساس الهُوِيَّة، أي على أساس الدين أو الجنسية أو الانتماء العرقي أو أيّ من محددات الهُوِيَّة"[1]. وفي الحالة الفلسطينية، يتغذَّى خطابُ الكراهية بالانقسام السياسي، وتساهمُ الثقافة الاجتماعية السَّائدة في اتساع خطاب الكراهية، ممَّا يزيدُ من مظاهر العنف اللفظي، إذ يتحول في أحيان كثيرة إلى عنفٍ واقعٍ، ممَّا يفاقمُ خطورته على المجتمع الفلسطيني.

ومن المُلْفِت للانتباه أنَّ ظاهرة (خطاب الكراهية) في المجتمع الفلسطيني تلقى رواجاً في برامج عمل مؤسسات المجتمع المدني ونشاطاتها؛ التي تتركز أنشطتها في تشخيصها والتنبيه من أخطارها بالرجوع إلى مقاربات وإستراتيجيات المؤسسات الدولية التي تضعها لمعالجة (خطاب الكراهية). وقد أسهمت بعض القوانين الفلسطينية في معالجة (خطاب الكراهية) بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، مثل: التحريض، والتشهير، وإهانة المشاعر الدينية، والتهديد، وهي قضايا تقع ضمن خطاب الكراهية.

وعليه، تسعى ورقة السياسات هذه إلى فهم ماهية خطاب الكراهية الفلسطيني وواقعه ومسبباته؛ في محاولة لطرح بدائل تكاملية قادرة على الحدِّ من خطاب الكراهية واتساعه في المجتمع الفلسطيني. ومعالجة مسبباته، مراعيةً إمكانية تطبيق هذه البدائل ومرونتها وفاعليتها.

الأهدافُ

- تسعى الورقةُ إلى تقديمِ بدائل سياساتيه من شأنِّها الحدّ من خطابِ الكراهيةِ واتساعه في المجتمع الفلسطيني.
- وضعُ آلياتٍ سياساتية للمجتمع المدني الفلسطيني بمفهومه الواسع بهدف دعم المؤسسات الرسمية في مواجهة خطاب الكراهية والحدِّ منه، من خلال تقديم بدائل تكاملية مشتركة للقطاعات المجتمعية ذات العلاقة كافة.

[1] United Nations (2020). United Nations Strategy and Plan of Action on Hate Speech. https://bit.ly/3LlAeTG

المشكلةُ السياساتية ومسبباتها

يشهدُ المجتمعُ الفلسطيني تزايداً ملحوظاً في استخدام خطاب الكراهية، بالتزامن مع الاضطرابات السياسية والاحتلال، وما يمرُّ به المشهد السياسي الداخلي من إضرابات وتظاهرات نقابيَّة واجتماعية، والأسوأ استمرار حالة الانقسام الفلسطيني التي تعمَّقت وتأسست، ممَّا زاد من استخدام خطاب الكراهية سياسياً واجتماعياً ومهنياً، وأدخل فئات مجتمعية متعددة لدائرة خطاب الكراهية غير السياسيين؛ فقد تعاطت معه وسائل الإعلام، والنقابات والاتحادات، والحركات الطلابية. وقد وفرَّ الإنترنت ووسائلُ التواصلِ الاجتماعي أدواتٍ جديدةً وبيئةً خصبةً؛ لاتساع استخدام خطاب الكراهية في المجتمع الفلسطيني.

ورغم كل ذلك، لا يوجد توصيف شامل أو تعريف خاص بخطاب الكراهية في السياق الفلسطيني، أو عقوبات رادعة لمحاسبة المتفوهين به بالرغمِ من وجودِ بعض المواد في القوانين الفلسطينية التي تقنن عمليات التَّحريض والاعتداءات اللفظية وإثارة الفتن بشكل عام. كذلك فإنَّ الانقسامَ القائمَ بين مؤسسات السلطة الوطنية بغزة والضفة الغربية، كالحكومة والقضاء، المناط بهم منع خطاب الكراهية، هم ذاتهم منقسمان.

ما يضعنا أمامَ واجبِ البحثِ في كيفيةِ الحدِّ من انتشارِ خطابِ الكراهيةِ في فلسطين، والتعامل معه من خلال إشراك المؤسسات ذات الصلةِ الرسمية وغير الرسمية، والحدّ من أسبابه؛ سعيًا لتحجيم الإشكالية وتدارك مسبباتها والتدخل الفوري لعلاج تبعاتها. –خاصةً– في ظلِّ تعمُّق الانقسام وتدافع الأجيال التي تتغذَّى على خطاب الكراهية، وعليه تتلخص أهم مسببات المشكلة فيما يأتي:

- **سياساتُ إسرائيل تجاه الفلسطينيين**؛ تعددت التجمعات الفلسطينية والفصل القسري؛ بفعل التقسيمات الجغرافية التي فرزها الاحتلال وظروفها، وإضعاف وصول السلطة بأدواتها الرقابية والتنفيذية في أراضيها كافة خلقَ إشكاليات إدارية حالت دون تنفيذِ العديدِ من السياسات والقوانين ومتابعة قضايا تتعلق بالتهديد والتشهير وإثارة الفتن وغيرها؛ والتي تندرج في إطار خطاب الكراهية. علمًا بأنَّ شخصيات متعددة من التي تمارس خطاب الكراهية عبر الإنترنت يصعب وصول أجهزة السلطة إليها أو إخضاعها للقضاء الفلسطيني، بالإضافة إلى تغذية هذا الخطاب بمشاعر التمييز المناطقي الذي يشعر به سكان بعض التجمعات والفئات المهمشة فيها. من جهة أخرى، أسهم الاحتلالُ بشكلٍ مباشرٍ في صياغةِ خطابِ الكراهيةِ في فلسطين من خلال الإعلامِ وفبركةِ الأخبارِ المضللةِ؛ لتغذية التفاعل السلبي باستخدام خطاب الكراهية واستمرار إنتاجه.

- **الانقسام السياسي،** اتسع خطابِ الكراهيةِ بطريقةٍ غير مسبوقةٍ وفريدةٍ من نوعِها في المجتمع الفلسطيني باعتباره أحد التداعيات الكبرى للانقسام السياسي[2]. وأدى التنافسُ السياسي غير السوي إلى تطور خطاب الكراهية في فلسطين، ويمارسُ هذا الخطابُ من قِبل بعض المنتمين للفصائل والأحزاب الفلسطينية وتشكيلاتها وقادتها والأذرع الطلابية التابعة لها، ووسائل إعلامها التي تتضمنُ خطابِ الكراهية في بعض برامجها من خلال التَّحريض على الآخر وتشويهه، وتَصَّيد الأخطاء خدمةً للمنافسة السياسية والسعي للسيطرة على السلطة. ويتصاعدُ خطابُ الكراهيةِ في كلِّ مرةٍ تفشلُ فيها جولاتُ المصالحةُ. وعند الإعلانِ عن إجراء أيِّ انتخاباتٍ سواء على مستوى المجالس المحلية، أو النقابات، أو مجالس الطلبة.
- **الثقافةُ المجتمعيةُ:** تعطي الثقافةُ المجتمعيةُ السائدةُ رخصاً لفئاتٍ محددةٍ للتعدي لفظيًا على غيرها من الفئات الأقل حيلة، والتحريض عليها وإطلاق الأحكام والتدخل في شؤونها بأيِّ وسيلةٍ كانت، على سبيل المثال: انتقاد المرأة على العلن وتنميط عملها ودورها، كتداول أنماط فكرية عبر وسائل التواصل الاجتماعي (المرأة مكانها المطبخ). وإن كان أصحابُ هذه التعابير غير مدركين لخطرها، إلا أنَّ ذلك لا يمنع من قدرة هذا الخطاب على التوسع، والانتشار كثقافةٍ تربكُ حياة الكثيرين، وتتعدى على حقوقهم، وتتحول إلى عنفٍ ضدِّ الفئاتِ الأخرى.
- **ضعفُ أخلاقياتِ استخدام التكنولوجيا والتعامل معها:** يندرجُ غيابُ الوعيِّ باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إطار الثَّقافة المجتمعية التي تسهم في تعزيز خطاب الكراهية في فلسطين، وغياب الرقابة الذاتية على ما يتمُّ نشره. بالإضافة إلى غيابِ الفهمِ للحدودِ الفاصلةِ بين حريَّةِ التعبيرِ وخطاب الكراهية.
- **عدمُ وضوحِ وسمِ خطاب الكراهية:** من أبرزِ الإخفاقاتِ التي تُفاقِمُ انتشار خطاب الكراهية في فلسطين؛ هو حصر المفردات والمعايير والمحددات التي تدلل على وجود خطاب كراهية بالأدلة الدوليَّة والغربية فقط، فمع كلِّ مستجدٍ سياسيٍّ أو اجتماعي أو اقتصادي فلسطيني تُخلَقُ أشكالٌ جديدةٌ وممارساتٌ ومفرداتٌ جديدةٌ، قد تحملُ بشكلٍ مبطنٍ سماتِ خطابِ الكراهيةِ المعروفةِ دوليًا، لكنها تحملُ –أيضًا– ما يزيد عنها بفعل الخصوصية التي تتسمُ بها الحالة الفلسطينية في ظل الاحتلال والانقسام.

خطابُ الكراهيةِ في فلسطين

لا يزالُ مفهوم (خطاب الكراهية) محل جدل لعدمِ وجودِ تعريفٍ شاملٍ بموجب القانون الدَّولي لحقوق الإنسان، وبدلاً من حظر (خطاب الكراهية) في القانون الدولي، يحظر (التحريض) على التمييز والعداء والعنف. ويُعدُّ التَّحريض شكلاً من أشكال الخطاب الذي يهدف صراحةً إلى تحفيز التمييز والعداوة والعنف. قد جرَّمتِ المادةُ

[2] شريف سليمان، (2018): **الدليل التدريبي حول مواجهة خطاب الكراهية في فلسطين**، المركز الفلسطيني للتنمية والحريَّات الإعلامية- مدى، ص27.

(20) من العهدِ الدَّولي الخاصِ بالحقوقِ المدنيةِ والسياسيةِ "1. تحظر بالقانون أيَّة دعايةٍ للحرب. 2. تحظر بالقانون أيَّة دعوةٍ إلى الكراهيةِ القوميةِ أو العنصريةِ أو الدينيةِ تشكِّل تحريضًا على التمييز أو العداوةِ أو العنفِ"[3]. وخَلُصتْ بعضُ الدراساتِ الغربيةِ والعربيةِ إلى مؤشراتٍ إجرائيةٍ لخطابِ الكراهيةِ؛ والذي يُعدُّ حشدًا من مجموعةِ ضدّ أخرى، وبذلك فإنَّ هذه المؤشرات هي: الدعوة إلى العداء، وتوجيه الاتهامات، والسب والتحقير، والوصم والتقليل من الآخر، التحريض[4]. وقد أضافتْ (هبة عبد الرازق) أنَّ خطابَ الكراهيةِ أيّ محاولةٍ من شأنها استثارة مشاعر الكرهِ نحوَ الآخر بشكلٍ ضمني، أو غير ضمني[5].

انتشارُ خطابِ الكراهيةِ في المجتمعِ

عززَ الانقسامُ الفلسطيني خطابَ الكراهيةِ على مستوى صنَّاع القرار، ومع مأسسة الانقسام تغلغلَ الخطابُ لدى مجموعةٍ متنوعةٍ من فئاتِ المجتمعِ الفلسطيني، وأصبحتْ ممارسةُ خطابِ الكراهيةِ مرئيةً دون الانتباه للخطاب وتداعياته. وهو ما تفرزه نتائج استطلاعات الرأي الخاصة بخطاب الكراهية أو الاعتداءات في المجتمع الفلسطيني؛ فقد أطلق (حملة– المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي) دراسةً بعنوان (شبكة كارهة: خطاب الكراهية في منصات التواصل الاجتماعي بين الفلسطينيين/ات وأثره على حقوقهم الرقمية)، وتشيرُ الدراسةُ إلى التزايدِ الملحوظِ في استخدام خطاب الكراهية عبر منصات التَّواصل الاجتماعي.

وأشارتِ النتائجُ إلى أنَّ 85.7% تعرّضوا إلى خطاب كراهية، عبر منصّة الفيسبوك، تليها منصة الإنستغرام، بنسبة 11.4%؛ ويعود ذلك إلى أنَّ الفيسبوك منصّة التواصل الاجتماعي الأكثر شهرةً واستعمالًا بين الفلسطينيين. فيما أشار 45.4% من المستطلَعين/ات إلى أنَّ أكثرَ أنواع خطابات الكراهية في منصّات التَّواصل الاجتماعي بين الفلسطينيين متعلّقٌ بالآراءِ السّياسيةِ. ويشير 7.9% من المستطلَعين/ات إلى أنَّ خطاب الكراهية، المنتشر في منصَّات التَّواصل الاجتماعي بين الفلسطينيين يرتكزُ على الدِّين. وقالَ 9 من 10 فلسطينيين/ات أنّهم تعرَّضوا لخطابِ الكراهيةِ عبر منصات التواصل الاجتماعي على خلفية سياسية أو جندرية[6]. ويفسِّر مركزُ (حملة) أنَّ انتشارَ خطابِ الكراهيةِ المُتعلق بالآراء السياسية بفعل تأثره بالأحداث والتوترات في السياسة الإقليمية، وكذلك بالأحداث العالمية بصورةٍ أشمل، فيما يتأثرُ الخطابُ بشكلٍ أكبر بالاضطراباتِ والتغيراتِ الداخلية والمشهد الفلسطيني على المستويين الاجتماعي والسياسي.

---

[3] المادة (20) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[4] حنان أبو سكين (2021). المهددات غير التقليدية للأمن: خطاب الكراهية نموذجًا. المجلة العربية للعلوم السياسية، مج 18 , ع 3، 28 - 48 . ص30.

[5] هبة عبد الرازق. (2020). محددات وعي الشباب المصري بمفهوم خطاب الكراهية وإستراتيجياته بوسائل الإعلام الرقمية: دراسة ميدانية، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد 29، ص57.

[6] حملة- المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. **شبكة كارهة: خطاب الكراهية في منصات التواصل الاجتماعي بين الفلسطينيين/ات وأثره على حقوقهم الرقمية**، 29 سبتمبر 2021.https://bit.ly/3ziln5H

وبالنظر لمعدلات العنف في المجتمع الفلسطيني –بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال العام 2020م–، يتضحُ ازديادُ معدلاتِ الاعتداءاتِ، والجرائم المجتمعية، وتعددها –بشكل عام– خلال سنوات الانقسام، ومع ذلك من الصعوبةِ ربطها بشكل مباشر بالخطاب التحريضي، إلا أنَّها لا تخلو من بعض الاعتداءات التي وقعت بدوافع الكراهية والتحريض، –خاصةً– بعد انتشار الإضرابات الظاهرة للعِيَان بأشكالها المختلفة، والحملات المطلبية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية[7].

وقد رصدَ الجهازُ المركزيُّ للإحصاء الفلسطيني الأفعالَ الإجرامية المُبْلغ عنها في فلسطين حسب نوع الفعل الإجرامي، والمنطقة، ومعدل الجريمة لكل 100 ألف من السكان في العام 2020م؛ حيث أوضحتِ الإحصاءاتُ بأنَّه يتعرضُ في الضفة الغربية من بين 100 ألف 134.6 للتهديد، وفي غزة تعرض 93.5 من كل 100 ألف للتهديد[8]. والتهديدُ وردَ في بعضِ الدراساتِ بأنَّه أحدُ أشكالِ خطابِ الكراهيةِ.

وقد كان واضحاً دورُ بعضِ وسائل الإعلام الفلسطينية في تحفيز الانقسام وتأجيجه من خلال التعبئة العمياء للجماهير، والتي استندتْ على نفي الآخر وضرورة القضاء عليه، مع وصفه بأفظع الأوصاف وأكثرها دموية، وانحطاط. وعلى الرغم من رفض الشارع الفلسطيني لهذه الممارسات التي تحوَّلت فيها بعض وسائل الإعلام إلى منابر للتحريض على العنف والكراهية ونفي الآخر[9]. وفي السياق ذاته، أشارَ الجهازُ المركزيُّ للإحصاء الفلسطيني إلى أنَّ 10% من النساء المتزوجات، أو سبق لهنَّ الزواج و12% من الإناث غير المتزوجات قد تعرضنَّ للعنف عبر وسائل التَّواصل الاجتماعي، حتى باتَ الفضاءُ الرقميُّ امتدادًا للعنف ضد النساء، وبيئةً غيرَ آمنةٍ لهنَّ[10].

---

[7] يحيى قاعود، دعد محمود، (2022): **خطاب الكراهية وتداعياته على السلم الأهلي والانسجام المجتمعي**، ورقة تحليل وضه، بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، ص6.

[8] https://bit.ly/3PI7WU0

[9] شريف سليمان، (2018): **الدليل التدربي حول مواجهة خطاب الكراهية في فلسطين**، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية- مدى، ص13.

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). **د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي**، 08/03/2023. https://bit.ly/41i39Ow

القانون وخطاب الكراهية

صِيغتِ القوانينُ الفلسطينيةُ بما يضمنُ تقنينَ عملياتِ التَّحريضِ والاعتداءاتِ اللفظيةِ وإثارةِ الفتنِ، وقد أصدرَ الرئيس الفلسطيني السابق (ياسر عرفات) مرسومًا جرَّمَ فيه التَّحريضَ على التمييزِ العنصريِّ، وإهانة الديانات، والتشجيع على أعمال العنف، وتهييج الجماهير ضدّ الاتفاقات مع الدول العربية والأجنبية، وبما لا يتنافى مع التعددية السياسية وحريَّة التعبير[11]. وفي قانونِ العقوباتِ الفلسطينيِ تقعُ عقوبةُ الحبسِ على مَنْ يهينُ الشعورَ الدينيَّ للآخر؛ سواء بالتفوه بالإهانة في مكان عام، أو على مسمع شخص آخر، أو من خلال نشر الإهانة على شكلٍ مطبوعٍ، أو صورةٍ أو رسمٍ أو رمزٍ[12].

كما حظرَ قانونُ الجرائمِ الإلكترونية في المادة 22 التدخل التعسفي بحياة الآخرين، واستخدام التكنولوجيا لنشر معلومات عن الحياة الخاصة للآخرين، وإن كانت صحيحة. وفي المادة 24 من القانون ذاته؛ جَرَّمتْ كلُّ مَنْ استخدمَ وسائل التكنولوجيا؛ لنشر كلمات وسلوكيات من شأنها أن تؤدي إلى إثارة الكراهية العنصرية

[11] مرسوم رئاسي رقم (3) لسنة 1998 م بشأن **تكريس الوحدة الوطنية ومنع التَّحريض**. https://bit.ly/3RIIvsY
[12] **المادة رقم 278 من قانون العقوبات** رقم (16) لسنة 1960م. https://bit.ly/3oQ6F4O

أو الدينية أو التمييز العنصري بحق فئة بسبب انتمائها العرقي أو المذهبي أو اللون أو الشكل أو بسبب الإعاقة[13].

وُضعَتِ الموادُ القانونيةُ السابقةُ وغيرُها من أجلِ ضمانِ تحقيقِ السِّلمِ الأهليِّ في فلسطين بعيدًا عن إثارةِ الفتنِ والخلافاتِ لأسبابٍ سياسيةٍ أو دينيةٍ، ولحماية حقوق الأفرادِ، والجماعاتِ. وفي مجملِها، تحاربُ القوانينُ الفلسطينيةُ خطابَ الكراهيةِ بأشكالِه وتنويعاتِه، وإنْ كانت لا تذكر (خطاب الكراهية). ومع ذلك لا زالت فئة كبرى من المجتمع الفلسطيني تتجاوز هذه القوانين، وتستغلُ ضعفَ الأدواتِ التنفيذيَّة والرقابيَّة في فلسطين، وحالةَ الفوضى السياسية السَّائدة.

محاربةُ خطابِ الكراهيةِ لا حريَّة التعبير

من أهم العوامل والأسباب الجذريَّة التي تُعمِّقُ وتَزيدُ من خطابِ الكراهيةِ في المجتمع الفلسطيني، الخلافات السياسية لا الاختلاف؛ فلا يُقصد ثقافة الاختلاف التي تعتمد على قيم ومعايير حريَّة الرأي والتعبير؛ حيثُ إنَّ مَنْ يخلطُ بين مفهومي (الكراهية) و(حرية التعبير)، وقد اُستخدمتْ تلك المفاهيمُ بازدواجيةٍ وانتقائيةٍ في المجتمع الفلسطيني.

ومع أنَّ حريَّة الرأيِّ والتعبيرِ وضعتْ أسسُها بشكلٍ مطلقٍ دون تقييدٍ في نصِ المادةِ (19) من الإعلانِ العالمي لحقوقِ الإنسانِ، إلّا أنَّه تمَّ تحديدُ المعاييرِ الدوليَّةِ بشأنِ (خطاب الكراهية) من خلال التوازنِ في المادتين (19) و(20) من العهدِ الدَّولي الخاص بالحقوقِ المدنيةِ والسياسيةِ؛ اللتين تضمنان الحقَّ في حريَّةِ الرأي والتعبيرِ والحماية منها في الوقت ذاته، بما يشملُ الحقُ في التماسِ المعلوماتِ وتلقيها ونقلِها، والتماس الأفكارِ من جميعِ الأنواع. وتحددُ المادةُ (19) القيودَ المفروضةَ على ممارسةِ هذا الحق، وأهمها (احترام حقوق الآخرين أو احترام سمعتهم). وفي كل الأحوال لا يمكن لحريَّةِ التعبيرِ أن تُفهم على أنَّها حقٌ في تحريضِ الأفرادِ على ارتكابِ الجريمةِ[14]. لكنَّ التفرقةَ الرئيسةَ بين (حريَّةِ الرأي والتعبيرِ) و(خطاب الكراهية) تكمنُ في المحدداتِ والمعايير التي تساعدُ في تحديدِ ما إذا كانَ الخطابُ يتسمُ بكونه يصلُ لحدِّ خطرِ العنفِ أو العداوةِ

[13] قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن **الجرائم الإلكترونية**. https://bit.ly/3Azod8c
[14] سجى مجدوبة. (2021): **الثقافة الانتخابية الفلسطينية وخطاب الكراهية**، مؤسسة الحق، رام الله- فلسطين، 30ابريل 2021، https://bit.ly/3d1PQON

أو التمييزِ. وبالتالي يُسمحُ لقانونٍ ما بحظرِه، حيثُ وضعتِ المفوضيةُ العامةُ لحقوقِ الإنسانِ مجموعةً من الأدواتِ؛ لتحديدِ خطابِ الكراهيةِ؛ وهي[15]:

- **السِّياق:** لتحديد المجال والأحوال السياسية والاجتماعية التي أُلقي الخطاب فيها، وفهم أسباب الخطاب.
- **المتحدث:** التركيز على مكانة المتحدث وموقعه وتأثيره.
- **القصد:** تهتم هذه الأداة بمعرفة النية من الخطاب، ومقصده فلا يكفي التهور وعدم المبالاة لاعتباره خطاب كراهية.
- **المحتوى:** أسلوب الخطاب وطبيعته وتحليله.
- **انتشار الخطاب:** مدى الخطاب وقدرته على الوصول إلى جمهوره ووسائل نشره وتواتر عمليات نشره وكميتها.
- **احتمالية وقوع الأذى:** تحديد الدرجة المحتملة للضرر، وقدرة الخطاب على النجاح في تحويل الخطاب إلى فعلٍ جدي، ووضوح العلاقة السببية بين الخطاب والفعل.

وُضعتْ هذه الأدواتُ للحفاظِ على حريَّةِ التعبيرِ، حتى لا يقع أيُّ استغلالٍ من الحكوماتِ لمكافحة حريَّة الرأي والتعبير بحجة خطاب الكراهية. ومع ذلك فإنَّ الالتزامَ بهذه الأدوات وحدها دون وجودِ أدواتٍ وقوانين رادعةٍ لخطاب الكراهية، بالإضافة إلى سرعة التأثر بالخطاب التي تعززها فوضى السلاح وعجز الأدوات التنفيذية على الوصول للمناطق كافة، يجعلُ المتفوهين بالخطاب قادرين بسهولة على التَّنصلِ من المسؤوليةِ الاجتماعيةِ للحفاظِ على السِّلمِ الأهلي، وهو ما يدعو إلى مواءمةِ الأدواتِ وتعريفِ خطاب الكراهية وطنيًا بالاستناد إلى الخبرات والمعايير الدوليَّة.

وقد ناقشتْ خطةُ مجلسِ حقوقِ الإنسانِ في دورته الثانية والعشرين؛ التي عُقدتْ في الرباط عام 2013م، بشأن حظرِ الدعوةِ إلى الكراهيةِ القوميَّةِ أو العرقيَّةِ أو الدينيةِ؛ التي تشكِّلُ تحريضًا على التمييزِ أو العداوةِ أو العنفِ. الاستنتاجات والتوصيات الصادرة من ورش عمل للخبراء متعددة عقدَتْها المفوضية السَّامية لحقوق الإنسان في جنيف وفيينا ونيروبي وبانكوك وسانتياغو دي شيلي. ومن خلال ترسيخ النقاش في القانون الدَّولي لحقوقِ الإنسانِ، تمثَّلَ الهدفُ في النقاطِ الثلاثِ الأتية[16]:

---

[15] United Nations Human Rights (2020). One paper on " Incitement to hatred". https://bit.ly/3NwAB08

[16] للاستزادة راجع:

- الأمم المتحدة. المفوضية السَّامية لحقوق الإنسان وحرية التعبير حرية التعبير في مقابل التَّحريض على الكراهية: خطة عمل الرباط، تشرين الأول/ أكتوبر 2012، https://bit.ly/3nloGau
- Human Rights Council, A/HRC/22/17/Add.4, 11January 2013.

- تحسين فهم الأنماط التشريعية والممارسات القضائية والسياسات في ما يتعلق بمفهوم التَّحريض على الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية، مع ضمان الاحترام الكامل لحرية التعبير على النحو المنصوص عليه في المادتين 19 و20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- التوصل إلى تقييم شامل لحالة تنفيذ هذا الحظر للتَّحريض بما يتفق مع القانون الدَّولي لحقوق الإنسان.
- تحديدُ الإجراءاتِ الممكنةِ على جميع المستويات.

البدائلُ السياساتيةُ

البديلُ الأوَّلُ: التوعية بخطورةِ خطابِ الكراهيةِ

أوضحتْ مؤشراتُ المشكلةِ السياساتيةِ أنَّ البيئةَ الفلسطينيةَ خصبةٌ لاتساعِ خطابِ الكراهيةِ وانتشارِهِ، خصوصاً- مع تنوعِ الانتماءات الحزبية والثقافية في ضَّوْءِ التقسيمات الجغرافية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى ضعف الوعي بخطاب الكراهية وماهيته وتداعياته على المجتمع والسِّلم الأهلي، - خاصةً- في ظلِّ غياب قوانين تحدُّ من خطاب الكراهية. ويتضح خطر انتشار خطاب الكراهية عند ممارسة فئات متعددة من المجتمع له وتحوّله إلى ثقافة مجتمعية يمارسها حتى السياسيين في إطار التنافس السياسي، دون وعي منهم بأنَّ ما يقولونه أو ينشرونه يقعُ ضمن إطار خطاب الكراهية، ما يعظمُ من خطورة خطاب الكراهية وانعكاساته السلبية على المجتمع الفلسطيني.

ممَّا يستدعي ضرورة:

- التثقيف للمجتمع الفلسطيني بماهية خطاب الكراهية وتبعاته. كلٌّ بحسب فئته الاجتماعية من خلال عملية تشاركية بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.
- تعزيزُ ثقافةِ التبليغِ عن خطابِ الكراهيةِ، ويتمُّ ذلك بنشاطٍ منسقٍ بين مؤسساتِ المجتمعِ المدني والسلطات القائمة في الضفة وغزة، مع توفير الحماية الكاملة، وخلق جسرٍ من التَّواصلِ والثقةِ بين ضحايا الخطاب أو الملاحظين له.
- خطابُ الكراهيةِ واسعُ الانتشارِ، والتوعيةُ بخطورتِه لا تتمُّ من خلال ورقةٍ أو حملةِ ضغطٍ ومناصرةٍ، وإنَّما بحاجةٍ لمنظومةِ عملٍ متكاملة تقومُ بها منظماتُ المجتمعِ المدني من خلال التكاثفِ، ونبذِ خطابِ الكراهيةِ، والتعاون مع المؤسسات الرسمية من خلال برنامج عملٍ مستدامٍ لردمِ الفجوةِ والحدِّ من خطابِ الكراهيةِ.

- الحدُّ من فرصِ بلورةِ خطابِ الكراهيةِ بتعزيزِ أخلاقياتِ التعاملِ مع وسائل التواصلِ الاجتماعي، سواء بالتفاعلِ مع روادِها أو النشرِ عبرِها، –خاصةً– لدى الشباب الأكثر انفعالاً وتفاعلاً مع خطاب الكراهية.
- متابعةٌ حثيثةٌ من قِبل المؤسساتِ ذاتِ العلاقةِ لأيِّ خطابِ كراهيةٍ منذُ بدايةِ تكوينِه للحدِّ من انتشارِه، وتوسعِه، وتناقله بين الجمهور الفلسطيني بطرقٍ أكثر كثافة وعدوانية.

البديلُ الثاني: خطة برامجية شاملة "خطابُ الكراهيةِ مسؤوليةُ الجميعِ"

وضعتِ الأممُ المتحدةُ في خطتِها الإستراتيجية بشأن خطاب الكراهية مجموعةً من المبادئ؛ لتسترشد بها الدُّول والمجتمعات، أهمها: مسؤولية التصدي لخطاب الكراهية على عاتق الجميع– حكومات ومجتمعات والقطاع الخاص– بدءًا من الرجال والنساء، فالكلُّ مسؤولٌ في هذا الصددِ ويقعُ على الكلِّ واجب الاضطلاع بهذه المسؤولية[17]. وبمقاربةِ الخطةِ الإستراتيجيةِ الأمميةِ على الحالةِ الفلسطينيةِ والمجتمعِ بكلِّ تركيباته يمكن تحديدُ السياسات، والأدوار المتوجبة على كلٍّ من الجهات ضمن خطة برامجية شاملة على النحو التالي:

أولاً: المؤسسات الرسمية

- **خطةٌ وزاريةٌ قطاعيةٌ لمجابهةِ خطابِ الكراهيةِ:** يتوجب على المؤسسات الرسمية ومجلس الوزراء مجابهة خطاب الكراهية والمحافظة على النَّسيج المجتمعي مع الحفاظ على حريَّة الرأي والتعبير، خاصة الوزرات ذات العلاقة بمتابعة خطاب الكراهية، ووضع السياسات والإجراءات التنفيذية والعقوبات الرادعة كجهاز الشرطة والجهاز القضائي.
- **وزارة التربية والتعليم:** يُعدُّ التعليمُ المسؤولَ المباشرَ عن وضعِ نماذج التفكير السَّائدة في المجتمع؛ التي تتقاطع مع الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية. ولذلك ترى منظمة اليونسكو أنَّ التعليمَ يساعدُ في تنمية القدرات اللازمة للتعرف على خطابات الكراهية ورفضها[18]. وهو ما يستدعي رسم سياسات تعليمية مناهضة لخطاب الكراهية في المجتمع الفلسطيني لدى النشء. بالإضافة إلى تنشئة الطلبة وتوعيتهم بكيفية مواجهة خطاب الكراهية والرد أو عدم الرد عليه وَفْقًا لمناهجٍ مدروسةٍ.

ثانياً: المجتمع المدني

---

[17] أنطونيو غوتيريش، مرجع سابق.

[18] منظمة اليونسكو. (2022). **هل من تدابير تربوية وتعليمية للتصدي لخطاب الكراهية؟** ورقة نقاش، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة- اليونسكو، ص 3.

تقعُ المسؤوليةُ السياسيةُ والاجتماعيةُ على المجتمعِ المدني بمفهومِه الواسعِ، والتي يمكن طرحها على النحو الآتي:

- **الأحزابُ والفصائلُ الفلسطينيةُ:** يتغذَّى خطاب الكراهية ويتعمَّق بسبب التنافس الحزبي بشكل عام، وحركتي (فتح) و(حماس) بشكل خاص، والذي في غالب الأحيان يتحول التنافس والانتقاد إلى خطاب كراهية في بيئة انقسامية (تنافسية عدائية)، ممَّا يستدعي من الأحزاب والفصائل العمل على:
  - التفريق بين خطاب الكراهية والمعارضة؛ أن تكون معارضاً أو منافساً سياسياً لا يعني بالمطلق الاعتماد على خطاب كراهية.
  - أن تراعي الأحزابُ والفصائلُ الفلسطينيةُ في خطاباتها السياسية والبرامجية، سواء التقليدية أو المنشورة على وسائلهم الإعلامية، –خاصةً الرقمية– الحدودَ الفاصلةَ بين الخطابِ الحزبي التنافسي وخطاب الكراهية؛ الذي غالباً ما يتحول إلى تحريض، وقد يقود إلى العنف.
- **منظمات المجتمع المدني:** إنَّ الاستجابةَ الآنيةَ من قِبل مؤسساتِ المجتمعِ المدني، والتي تُعدُّ خارج اختصاص السلطة السياسية هي نتاج الجهود المبذولة من قبل مؤسسات المجتمع المدني، والتي تركز على التدابير الوقائية التي تعززُ بدورِها حريَّة الرأي والتَّعبير، ومناهضة خطاب الكراهية[19]. وذلك من خلال:
  - مجابهةُ خطابِ الكراهيةِ التقليدي والرقمي، من خلال حملات الضغط والمناصرة والمبادرات المجتمعية التي تستهدف بشكل مباشر خطاب الكراهية وعواقبه.
  - الضغط الإيجابي على صنَّاع القرار من أجل اتخاذ التدابير القانونية والتقنية التي تحدُّ من خطاب الكراهية.
  - متابعةُ رصدِ خطابِ الكراهية وتداعياته على السِّلم والنَّسيج المجتمعي من المراكز البحثية والتفاكرية والحقوقية، وتحليل الظاهرة من حيث الاتساع، التوقيت، المكان، لتوفير فهمٍ دقيقٍ ومتكاملٍ يساعدُ صنَّاع القرارِ باتخاذ السياسات اللازمة للتصدي لخطاب الكراهية وردع ممارسيه.
  - يتوجبُ على نقابةِ الصحفيين الفلسطينيين تعزيز الوعي المهني بشأن خطاب الكراهية من أجل الحدِّ من خطاب الكراهية؛ فقد دعا المركزُ الفلسطيني للتنمية والحريَّات الإعلامية "مدى" إلى إقرارِ وثيقةٍ لمواجهة خطاب الكراهية الداخلي في الإعلام الفلسطيني سابقاً، وقد وَقَّعتْ عليها (21)

[19] انتونيلا بيرني، آن. (2022). **وثيقة العمل: معالجة خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي: التحديات المعاصرة**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة- اليونسكو، ص8.

وسيلةِ إعلامٍ فلسطينيةٍ، في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة[20]. ممَّا يدعو إلى توسيعِ منهجيةِ الدراسةِ الإعلاميةِ والمعلوماتيةِ، نشراً وتدريباً للصحفيين.

- **شركاتُ الإعلامِ والمطبوعات (القطاع الخاص):** تقعُ على عاتقِ شركاتِ الإعلامِ الخاصةِ التي تتركزُ مجالاتِ عملِها في: التصميمِ الدعائي والإعلاني، وإدارة الصفحات، ووسائل التواصل الاجتماعي لبعض الجهات، والمطابع مسؤولية مجتمعية تتمثَّل في الامتناعِ والتبليغِ عن أيِّ إنتاجٍ يحملُ في مضمونِه خطاب كراهية.

البديلُ الثالثُ: إنشاء دليلٍ وطني خاصٍ بخطابِ الكراهيةِ

وردَ في وثيقةِ العملِ: معالجة خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي الصادرة عن منظمة اليونسكو أنَّ ترجمةَ القانونِ والمبادئ الدولية إلى قانونٍ وطني، يكون لكلِّ بلدٍ مقاربةٌ مختلفةٌ بعض الشيء لكيفية تعريف خطاب الكراهية من حيث طريقة التعبير عنه، والضحايا المحتملين، ونوع الضرر الذي يجب أن يحدثَ ليعتبر الخطاب خطاب كراهية. إذ يشكِّلُ عدمُ وجودِ تعريفِ موحدِ أحدَ التحدياتِ الرئيسةِ عندما يتعلق الأمر بمكافحة خطاب الكراهية[21].

ورغمَّ وجودِ مجموعةٍ من القوانين والمراسيم الحكومية حول الوحدة الوطنية ونبذ العنف، إلَّا أنَّه لا يوجد قانون خاص بخطاب الكراهية أو دليل وطني للتعامل مع الظاهرة، رغم احتياج المجتمع الفلسطيني في ضَّوْء الانقسام السياسي والتمايز الجغرافي وتفشي خطاب الكراهية– جماعات وأحزاب، مناطق وعائلات– لخطاب وطني فلسطيني لمواجهته. ولن يكون ذلك بمنأى عن تعزيز وتقوية مؤسسات الدولة وقدرتها على رعاية الفرد وتلبية مصالحه؛ بما يجعل انتماء الفرد للدولة أقوى من انتمائه العائلي أو الحزبي[22].

وهذا يتطلبُ تطويرَ استجابةٍ فعالةٍ لخطاب الكراهية، فمن الضروري مراقبة الظاهرة وتحليلها بشكل أفضل عن طريق الاعتماد على بيانات واضحة وموثقة. بالإضافة إلى التعليم –خاصةً في العصر الرقمي– الذي يتطلب اكتساب فهم أفضل لحدوث خطاب الكراهية على الإنترنت ومدى حدتِه وانتشاره[23].

تُبنى المجتمعاتُ المتحضرةُ على الأنظمة القانونية التي تكفل حماية مصالحها المختلفة ومصالح أفرادها كافة باختلاف انتماءاتهم الإثنية والعرقية. وبعد تزايد الاضطرابات السياسية والدينية، وظاهرة إثارة الفتن والنعرات

---

[20] المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى". (2019). **21 وسيلة إعلام فلسطينية تتبنى وثيقة لمواجهة خطاب الكراهية**، 3 أب/ أغسطس 2019، https://bit.ly/3HzBC44

[21] مرجع سابق، انتونيلا بيرني، آن، ص4.

[22] مقابلة شخصية. **رائد موسى باحث بالشؤون السياسية والقانونية**، الأربعاء، 29 أذار/ مارس 2023.

[23] مرجع سابق، انتونيلا بيرني، آن، ص3.

بين الأفراد والطوائف المختلفة في جميع أنحاء العالم. الأمر الذي جعل من مواكبة التشريعات لمثل هذه الظواهر أمرًا غاية في الأهمية[24]. ممَّا دعا دول متعددة إلى إقرار قوانين؛ لمناهضة ومكافحة خطاب الكراهية والجرائم المتصلة به، كدولة الإمارات العربية المتحدة التي أقرت قانون (مكافحة التمييز والكراهية) الإماراتي عام 2015م. من المهم الاحتذاء بالقوانين المختصة بمناهضة خطاب الكراهية والتي تنبهتْ إلى قضايا جوهرية تحدُّ من سلوكيات مثيري خطاب الكراهية؛ ومنها على سبيل المثال:

- تشريعُ قانونٍ فلسطينيٍّ خاصٍ بخطابِ الكراهيةِ وتعريفه بما يتلاءم مع خصوصية وقيم المجتمع الفلسطيني. ويتضمنُ ذلك تحديدَ سماتِ خطابِ الكراهيةِ ومؤشراته، وتفعيل منظومة عقوبات بما يتلاءم مع حجم وشكل الخطاب ومستوياته.
- تجريم هذه القوانين للمروجين والعاملين في إنتاج مواد تُشجِّع على خطاب الكراهية كبائعي الأسطوانات أو طابعي الملصقات المحرضة على خطاب الكراهية. وهو ما يدعمُ محاربةِ إنتاجِ الخطاب.
- اتخاذُ إجراءاتٍ رادعةٍ وشاملةٍ لمروجي خطابِ الكراهيةِ سواء على وسائل الإعلام التقليدية أو الحديثة– الرقمية.

التكامل بين البدائل

قدمتِ الورقةُ السياسيةُ بدائلَ متكاملةً للحدِّ من خطابِ الكراهيةِ، وتستدعي من الجهاتِ المعنيَّةِ قيامَ كلٍّ منها بدورِها والتنسيقِ فيما بينها؛ لضمانِ تطبيقِ القوانينِ الموجودةِ واستحداثِ أخرى تحدُّ من خطابِ الكراهية، بما لا يتنافى مع حريةِ التعبيرِ والحفاظِ على التعدديةِ السياسيةِ في فلسطين، وتعزيز ثقافة الحوار والنشر ضمن القوانين الفلسطينية والقيم الأخلاقية.

[24] فيصل البنا (2021). جريمة إثارة خطاب الكراهية والجرائم المتصلة بها: دراسة تحليلية نقدية لقانون مكافحة التمييز والكراهية الإماراتي. مجلة الأمن والقانون، مج 29 , ع 1، 59 - 123 . ص 60

المصادر

المقابلات

1. مقابلة شخصية. **رائد موسى باحث بالشؤون السياسية والقانونية**، الأربعاء، 29 أذار/ مارس 2023.

الدراسات والأبحاث

1. الأمم المتحدة. **المفوضية السامية لحقوق الإنسان وحرية التعبير حرية التعبير في مقابل التحريض على الكراهية:** خطة عمل الرباط، تشرين الأول/ أكتوبر 2012، https://bit.ly/3nloGau
2. أنتونيلا بيريني وآخرون (2022). **وثيقة العمل: معالجة خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي. التحديات المعاصرة**. يونسكو
   - أنطونيو غوتيريش. **استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية**، مكتب الأمين العام للأمم المتحدة، أيار/ مايو 2019.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). **الأفعال الاجرامية المبلغ عنها في فلسطين حسب نوع الفعل الاجرامي والمنطقة ومعدل الجريمة لكل 100 ألف من السكان**، 2020 https://bit.ly/3PI7WU0
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). **د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي**، 08/03/2023. https://bit.ly/41i39Ow
5. حملة– المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. **شبكة كارهة: خطاب الكراهية في منصات التواصل الاجتماعي بين الفلسطينيين/ات وأثره على حقوقهم الرقمية**، 29 سبتمبر 2021.https://bit.ly/3ziln5H
6. حنان أبو سكين (2021). **المهددات غير التقليدية للأمن: خطاب الكراهية نموذجا. المجلة العربية للعلوم السياسية**، مج 18 , ع 3، 28 – 48.
7. سجى مجدوبة. (2021): **الثقافة الانتخابية الفلسطينية وخطاب الكراهية**، مؤسسة الحق، رام الله– فلسطين، 30ابريل 2021، https://bit.ly/3d1PQON
8. شريف سليمان، (2018): **الدليل التدربي حول مواجهة خطاب الكراهية في فلسطين**، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية– مدى.
9. فيصل البنا (2021). **جريمة إثارة خطاب الكراهية والجرائم المتصلة بها: دراسة تحليلية نقدية لقانون مكافحة التمييز والكراهية الإماراتي**. مجلة الأمن والقانون، مج 29 , ع 1، 59 – 123.
10. المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية "مدى". (2019). **21 وسيلة اعلام فلسطينية تتبنى وثيقة لمواجهة خطاب الكراهية**، 3 أب/ أغسطس 2019، https://bit.ly/3HzBC44
11. منظمة اليونسكو. (2022). **هل من تدابير تربوية وتعليمية للتصدي لخطاب الكراهية؟ ورقة نقاش**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة– اليونسكو.

12. هبة عبد الرازق. (2020). **محددات وعي الشباب المصري بمفهوم خطاب الكراهية واستراتيجياته بوسائل الإعلام الرقمية: دراسة ميدانية**، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد 29.
13. يحيى قاعود، دعد محمود، (2022): **خطاب الكراهية وتداعياته على السلم الأهلي والانسجام المجتمعي**، ورقة تحليل وضه، بال ثينك للدراسات الاستراتيجية.

القوانين والمراسيم الرئاسية

1. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
2. مرسوم رئاسي رقم (3) لسنة 1998م بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض. https://bit.ly/3RIlvsY
3. **قانون العقوبات** رقم (16) لسنة 1960م. https://bit.ly/3oQ6F4O
4. قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية. https://bit.ly/3Azod8c

المراجع الأجنبية

1. United Nations Human Rights (2020). One paper on " Incitement to hatred". https://bit.ly/3NwAB08
2. Human Rights Council, A/HRC/22/17/Add.4, 11 January 2013.